

(٩٣) وعن علي (ص) أنه قال : لا يجوز بيع الفضة بالذهب ولا الذهب بالفضة إلا يداً بيد .

(٩٤) قال جعفر بن محمد (ص) إذا اشتريت من رجل ذهباً بفضة ، أو فضةً بذهب ، فلا تفارقه حتى تتقابضا ، وإن وثب حائطاً ، فإن قال لك : أرسل غلامك معي حتى أعطيته ، فلا تفعل ، وإن كان المكان قريباً ، وإن أرسلت معه ، فتأمر من ترسله إذا حضر النقد أن يبتدي معه الصرف ، ويكون هو الذي يعاقده عليه ، وإن بقي من النقد شيء فلا خير فيه ، حتى يكون القبض والدفع على الكمال يداً بيد ، وإن اشترى الرجل ذهباً بفضة ، واشتغل بغير ذلك ، ثم أراد القبض فليعد عقد الصرف في وقت القبض ، فيقول : هذا بهذا .

(٩٥) وعنه (ع) أنه قال : لا بأس أن يقرض الرجل الدراهم ويأخذ أجود منها إذا لم يكن بينهما شرط ، وذلك أن الفضة بالفضة وزناً بوزن ، ولا شيء فيها إن كانت إحدى الفضتين أجود من الأخرى ، لأنه لا يحل^(١) لو كانت كذلك أن يكون بينهما فضل ، فإذا كان ذلك جاز أن يقضى بعضها من بعض إذا لم يكن ذلك عن شرط ، وقيل فضة تشبه فضة في الجودة والدنائة ، ولا بد أن تكون الواحدة أفضل من الأخرى بشيء ما إذا امتحنت وكانت من غير موضع واحد .

(١) كذلك في ه ، ي ، ع ، ص ، س ، د ، ط : لا يحل إن لو كانت إلخ .